دعوا إلى تفعيل إجراءات مكافحته باعتباره العائق الرئيسي أمام التنمية والاقتصاد

خبراء اقتصاد يشيدون بجهود الحكومة لمكافحة الفساد وإيجاد بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي

■ ،،كتب/محمد راجح

أشاد خبراء اقتصاد بجهود الحكومة لمكافحة الفساد وإيجاد بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والاستثماري وإزالة كافة المعوقات التي تحد من إقامة أنشطة اقتصادية وإنتاجية تساهم بفعالية في التنمية الشاملة.

وطبقاً لاقتصاديين فإن عملية التنمية ونمو الاقتصاد تتطلب إزالة كافة المعوقات السلبية المرتبطة بالبنية المحيطة بالعمل المالي والإداري وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، داعين إلى ضرورة تفعيل إجراءات مكافحة الفساد، باعتباره العائق الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور سعيد عبدالمؤمن، أن الفساد يلحق أضراراً بالغة في الجانب الإداري والاقتصادي، تتمثل في إعاقة عمليات التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي من خلال خفض معدلات الاستثمار والإضرار بعملية التحول إلى اقتصاد السوق.

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن الأضرار التي يلحقها الفساد بالعملية الاستثمارية وخفض معدلات نمو الاستثمارات الخاصة والأجنبية، تأتي من خلال ترك بعض الثغرات في القوانين

واللوائح التي تنظم العملية الاستثمارية، بينما يؤدي إلى تشويه نمو القطاعات الاقتصادية من حيث وجود قطاع طفيلي هدفه الأساسي تحقيق مصالحه بكافة الأساليب، بما فيها غير المشروعة، بالإضافة إلى التأثير السلبي في الجانب الإداري وتدني كفاءة البنية الأساسية ومستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

ويؤكد خبراء على أهمية الجهود الحكومية للتصدي للفساد وتجفيف منابعه لتأثيره المباشر على عملية تحصيل الموارد المالية أو الجهود الهادفة إلى توسيع القاعدة الإيرادية للاقتصاد الوطني، مشيرين إلى ضرورة تركز الجهود الحكومية على استكمال التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وإزالة المعوقات في التشريعات الحالية وإعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة العاملة في هذا المجال، مثل : هيئة مكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات.

عقد ورشة عمل تعريفية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمكلا

■ ،،المكلا/مجدي بازياد

انعقدت بالمكلا أمس ورشة عمل تعريفية نظمها مركز الطموح للتدريب والاستشارات شريك مؤسسة التمويل الدولية بفندق البستان للتعريف بالبرنامج التدريبي بيزنس إيدج Business Edge بتمويل وإشراف من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر بمشاركة خمسة وسبعين من الفئات المستهدفة التي تشمل ذوي المشاريع الصغيرة منها الممول عبر صندوق تمويل الصناعات الصغيرة والشركات و الجمعيات السمكية والحرفية،وفي الندوة التي حضرها المهندس محمد عبود بوعسكر مدير مكتب التعليم الفني والتدريب المهني أوضح الأخ أنور مهيوب أنعم المدرب المعتمد بمؤسسة التمويل الدولية برنامج بيزنس إيدج أن البرنامج يعد أحد الانشطة التدريبية العالمية ويستهدف فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويقدم حلولا عملية وتطبيقية للشركات التجارية في الامور المالية والإدارية، مشيرا إلى أن السمنار التعريفي استعرض مزايا البرنامج من حيث المساعدة في حل المشكلات بطرق تطبيقية واقعية يساعد كل المعنيين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها مجربة وذات جدوى وفائدة بأدوات سريعة لحل تلك المشكلات وتزويد المتدربين في الورشة بمجموعة من المهارات والأدوات المهمة لتطبيقها في أعمالهم، مستعرضا أبرز البرامج التي يقدمها برنامج بيزنس إيدج ومنها إدارة الموارد البشرية وإقامة ورش العمل في مجالات التسويق والمهارات الإنتاجية وإدارة الوقت وحل المشكلات وإدارة الجودة والمحاسبة، منوها بأن سبعاً وثلاثين ورشة عمل ينفذها البرنامج تحتاج كل واحدة منها لعشر ساعات تقريبا تنفذ بين يومين وخمسة أيام بحسب رغبة المستفيد، ونوه المدرب أنور انعم بأن البرنامج نفذ سمنارا في محافظة الحديدة بالتنسيق مع معهد لانتك للتدريب والتأهيل.

من جانبها أشارت ضابطة مشاريع برنامج بيزنس إيدج بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر رانيا المعمري إلى أن البرنامج يسعى إلى تدريب وتأهيل المستفيدين من المواطنين من موظفي القطاعين الحكومي والخاص في مجالات التسويق والموارد البشرية وإدارة الجودة والتشغيل والتمويل والمحاسبة ومهارات الإنتاجية الشخصية وتحسين البيئة والتمكين من الأعمال التجارية إلى جانب تعزيز القطاع المالي ودعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثمنة حجم الإقبال على البرنامج في مدينة المكلا التي يشتهر أبناؤها بحبهم للعمل التجاري والاقتصادي مشيرة إلى أن الهدف الاساسي من السمنار التعريفي للبرنامج هو تنمية المهارات الإدارية والتسويقية لدى المشاركين وكيفية تقديم المساعدة الفنية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإدارة تلك المشاريع بصورة تسهم في إنجاحها، مضيفة أنه تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل ووضع مشاريع خيالية بغرض فهم كيفية تسويقها.

بيع أذون خزانة بقيمة (٣٧) مليار ريال

■ «الثورة»

تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٦٢) للآجال (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً، وكانت القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة مبلغ (٣٧,٩٢) مليار ريال.

وذكر بيان صحفي صادر عن البنك – تلقت «الثورة» نسخة منه – أنه تم استيعاب قيمة المزاد المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة (٢٢,٩٨٪)، (٢٢,٩٩٪)، (٢٢,٩٩٪) على التوالي، وسوف يتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية غداً السبت.

غرفة تجارة أمانة العاصمة تؤكد ضرورة التعاون لوضع حد لارتفاع الاسعار

■ ،، أمانة العاصمة/سبأ

ناقشت الجمعية العمومية للغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة في اجتماعها أمس عددا من المواضيع المتعلقة بأداء مهامها.

وخلال الاجتماع أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة حسن الكبوس ضرورة التعاون والتنسيق وإيجاد شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة في الحكومة لوضع حد لارتفاع الاسعار وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل ارتفاع الدولار.

وأشار إلى أهمية معالجة الاختلالات والصعوبات التي تواجه التجار والعمل على استقرار أسعار صرف العملات لارتباطها بارتفاع الاسعار وبما يسهم في تخفيف الأعباء على كاهل المواطن.

كما القيت في الاجتماع عدد من الكلمات أكدت ضرورة وضع اليات مناسبة لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص ومنع الاحتكار والحد من ارتفاع الاسعار.

عدن.. بدء أعمال المسح للمنشآت الصناعية

■ ،،عدن/سبأ

بدأت بعدن أمس أعمال مسح المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والأصغر.

وأوضح مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بعدن حسين مكاوي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن عملية المسح الصناعي التي سينفذها ٢٢ كادرا تهدف إلى توفير قاعدة بيانات عن المنشآت الصناعية.

وأشار إلى أن المسح سيشمل المنشآت الصناعية والاستثمارية والتنموية والمشاريع الجاري العمل فيها وأخرى قيد التنفيذ والتي تم وضع حجر الأساس لها وترقيمها وتدوين البيانات المطلوبة في ضوء الاستثمارات الاستبيانية التي أعدها مكتب الصناعة وفرع الجهاز المركزي للإحصاء.

ولفت إلى انه سيتم توزيع نتائج المسح لكافة المستثمرين ورجال الأعمال والراغبين الدخول في تنفيذ مشاريع صناعية في عدن للاطلاع على الجدوى الاقتصادية والمواقع الجغرافية لتلك المصانع.

١٨٦,٢ مليار ريال إجمالي القروض قصيرة الأجل الممنوحة من البنوك التجارية حتى مايو ٢٠١٠م

■ ،،كتب/علي محمد

بلغ إجمالي القروض والسلفيات قصيرة الأجل الممنوحة من البنوك التجارية ١٨٦ ملياراً و١٥٢ مليون ريال في نهاية مايو ٢٠١٠م.

وبحسب إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني فقد توزعت القروض والسلفيات على عدد من القطاعات منها ٥٢,٨ مليار ريال لتمويل الواردات و٢٠,٣ مليار ريال لتمويل القطاع الصناعي و١٣,٤ مليار ريال لتمويل الصادرات.

كما بلغ إجمالي التمويلات الممنوحة لتمويل التجارة في السلع المصنعة ١١,٨ مليار ريال والتمويلات الممنوحة لقطاعي الزراعة والأسماك ٥,٨ مليار ريال والبناء والتشييد ٣,٧ مليار ريال بالإضافة إلى ٨٧ مليار ريال تمويلات أخرى.

ومن المتوقع ارتفاع القروض والسلفيات قصيرة الآجل الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة خلال الفترة المقبلة.

الجدير بالذكر أن حجم القروض والسلفيات قصيرة الآجل بلغ في مايو ٢٠٠٩م ١٥٠ ملياراً و٧١٦ مليون ريال.

تقرير رسمي يدعو للتوسع في النشاط الصناعي بمحافظة ذمار

■ ،، ذمار/سبأ

كشف تقرير رسمي عن وجود معوقات وصعوبات وقفت أمام التوسع في النشاط الصناعي بمحافظة ذمار منذ العام ٢٠٠٢م.

وعزا التقرير الصادر حديثا عن مكتب الصناعة والتجارة في المحافظة أسباب ذلك إلى ما شهدته الفترة الماضية من نزاعات حول الأراضي ومشكلات الروتين الإداري وعدم استقرار الوضع الاقتصادي بشكل عام، إضافة إلى عدم توفر المناخات الأمنية والقضائية المشجعة للصناعة وعدم توفر البنية التحتية للصناعات وارتفاع تكلفتها وفي مقدمتها الكهرباء والطرق والمياه.

وقال التقرير إن بعض رجال الأعمال يحرصون على الأنشطة التجارية التي تحقق الربح السريع بعيداعن مخاطر الاستثمار الصناعي.

فيما أوضح نائب مدير عام المكتب محمد اليازلي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن النشاط الصناعي في المحافظة محصور في منشآت متوسطة الحجم تتمثل بمصنعين للصلصة و٣ مصانع للبلاط ومصنع للاسفنج ومصنعين لتبعئة المياه و٩ معامل للطوب و٣ ورش خراطة ومصنع لتجديد الإطارات، وجميعها تندرج في إطار الصناعات التحويلية، ولا تستوعب إلا ٢٣٩ عاملا فقط، وتتركز في مديرية ذمار عاصمة المحافظة إلى جانب مناشير الأحجار وورش النجارة والحدادة.

وقال إن الدولة قد أسهمت في تشجيع المستثمرين وتقديم كافة التسهيلات لهم وفي محافظة ذمار جرى تحديد منطقة صناعية هذا العام وينتظر أن يتم تسويرها لتكون قاعدة لقيام صناعات أخرى أكثر أهمية وجدوى اقتصادية وأكثر استيعابا للعمالة.

مؤكدا على ضرورة الاستفادة من المزايا التي قدمها قانون الاستثمار في اليمن للنهوض بالنشاط الصناعي من خلال الاستثمار في إنشاء مصانع تتوافق مع طبيعة محافظة ذمار الزراعية وتوفر الكثير من مواد الخام فيها.

البنك الدولي يدعو المجتمع الدولي لمساندة جهود اليمن لمواجهة المتغيرات المناخية

■ ،،الثورة/عبدالله الخولاني

. اكد البنك الدولي أن اليمن بحاجة ماسة للدعم الدولي لمساندة جهوده لمواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية وما يترتب عليها من مؤشرات في الجفاف واستنزاف المياه الجوفية.

ولفتت الدراسة التي نفذها البنك الدولي حول تقييم آثار وتقلبات التغير المناخي على قطاعات المياه والزراعة المطرية وحصاد مياه الأمطار والري لمساندة الجهود الرامية لتغذية المخزون الجوفي.

وقالت استنادا إلى مجموعة من ٢١ عملية محاكاة لنموذج المناخ العالمي، فقد وضحت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية في تقريرها التقييمي الرابع معدلات مرتفعة للاحتباس الحراري فوق شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك اليمن أعلى من المتوسط العالمي.

ومن المحتمل جداً بأن موجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار الغزيرة سوف تزداد في جميع أنحاء المنطقة، لكن مدى عدم اليقين حول احتمال حدوث تقلبات في معدل هطول الأمطار في المستقبل كبير.

وأشارت إلى أن هناك شكوكاً حول اتجاه متوسط الأمطار السنوية والموسمية في اليمن، ولكن من المرجح أن تكون هناك زيادة في التقلبات ومعدلات هطول الأمطار الغزيرة.

وتبدوا السيناريوهات التي وضعتها اللجنة الدولية لتغير المناخ لطهول الأمطار معقدة حيث تشير إلى ان حوالي نصف نماذج المناخ العالمية ٢١ فقط الى زيادة في متوسط هطول الأمطار السنوية على جنوب غرب الجزيرة العربية.

وعموماً، فإن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يشير إلى وجود ارتفاع طفيف في متوسط هطول الأمطار، وارتفاع حوادث التقلبات المناخية وهطول الأمطار الغزيرة، مما سيؤدي بشكل فعال الى انخفاض متوسط هطول الأمطار المفيدة خلال موسم الزراعة وارتفاع معدل احتمال خطر الفيضانات.

وأظهر تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي معدلات أعلى من متوسط الارتفاعات في درجة الحرارة في اليمن.

حيث تعتبر اليمن عرضة لتغير المناخ وآثار تقلب الظروف المناخية نظراً لا عتمادها على المياه وارتفاع المستويات الحالية لاستنزاف المياه.

كما أن هذا الخطر الذي يواجهه هذا المورد الطبيعي يقابله نمو سكاني مضطرد وضعف الحكومة والمؤسسات، وتدهور الوضع الاقتصادي.

كما أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ليست مطمئنة، وستكون هناك بالتأكيد حاجة للتخطيط والدعم الدولي لمساعدة اليمن على التكيف مع مزيد من الضغوط الناجمة عن تغير المناخ وتقلبات الظروف المناخية.

وأوضحت أن الزراعة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد اليمني، ونظراً للانفجار السكاني الهائل في المناطق الريفية الواسعة فإن الزراعة تلعب دوراً رئيسياً في استيعاب اليد العاملة وتوفير الدخل للقادمين الجدد في المستقبل المنظور، هذا إذا تم على الأقل تفادي الهجرة الريفية غير المضبوطة، فهناك سوق محلي كبير ينمو بسرعة عالية، ومن المرجح أن يستمر تنامي الطلب على مواصلة التقدم نحو «سوق الصفوة»، وصولاً إلى ارتفاع قيمة الموارد الغذائية نظراً للتوسع العمراني وارتفاع الدخل تدريجياً، كما يتوقع ارتفاع طلب قطاع الصناعة على القطن والفواكه، كما أن قطاعات التصدير موجودة أيضاً، فهناك بُن المخا الأصيل واللبان والمر والزعفران وغيرها من المنتجات.

وأكدت أن هناك العديد من المصادر المحتملة للنمو المستقبلي في قطاع الزراعة، فعلى الرغم من عدم تحسن الإنتاجية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك الكثير من المحاصيل لديها إمكانيات اقتصادية وفنية جيدة لتعزيز النمو الاقتصادي، بما في ذلك القطن والعنب والبابايا والبُن ومحاصيل مزارع الخضروات لتزويد السوق المحلية، كما أن الكلفة المحلية لهذه المحاصيل منخفضة، في حين تمتلك إمكانيات كبيرة لتحسين الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه وزراعة المحاصيل، كما أن إمكانية التحسينات الوراثية موجودة أيضاً، ويمكن تحسين أنشطة ما بعد الحصاد والتسويق والتصنيع الزراعي لزيادة القيمة المضافة على امتداد سلسلة القيمة، إذ أن الاستثمار في هذه المحاصيل يتماشى مع الميزة النسبية لليمن.

وخلصت الدراسة إلى أن من ضمن التدابير الرئيسية لتحسين ضعف الإنتاجية إصلاح الخدمات الزراعية وتشجيع جمعيات المزارعين، ونظراً لتضاؤل احتمالات الاعتماد الكامل على المياه الجوفية لأغراض الري، فإنه ينبغي التركيز على النظم المستدامة : الزراعة المطرية، وحصاد مياه الأمطار، والري التكميلي، والري بالسيول، وغيرها من مصادر المياه السطحية.

كما شددت الدراسة على أهمية تشجيع التفكير غير التقليدي وتدابير السياسة العامة في اليمن، مثل تحفيز نقل الصناعات وزراعة الأشجار التي تستهلك المياه بشكل كبير بعيداً عن بعض الأحواض الحرجة حيثما تقل الفائدة النسبية، وهذه التدابير ينبغي تشجيعها في اليمن.

وقدمت الدراسة ثلاث حزم من الإجراءات للحكومة لتعزيز تطوير الزراعة وإدارة المياه الزراعية، منها حلول الاقتصاد الكلي لرفع حوافز حفر آبار المياه، والاستخدام غير المسؤول للمياه، وتعزيز الآليات المؤسسية لتشجيع الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها، والحلول التقنية لتطوير ونشر استخدام التقنية اللازمة لتحسين عائدات القيمة المضافة.

فتح مظاريف ثمانية مشاريع تنموية برداع

■ ،، رداع/خاص

افتتحت لجنة المناقصات بمدينة رداع محافظة البيضاء في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بمدينة رداع عبدالله عبدالرحمن أبوطالب مظاريف ثمانية مشاريع خدمية وتنموية تشمل مجالات التربية والتعليم والاشغال العامة والطرق والثقافة، وتضمنت تلك المشاريع مشروع احلال مدرسة ٧ يوليو وبناء ٦ فصول دراسية ومشروع ترميم مدرسة ٢٢ مايو للبنات ومشروع ترميم حمامات مدرسة فاطمة الزهراء وسور الروضة السعيد للطفل ومشروع سفلتة مدخل بني زياد ومشروع شق بعض وحدات الجوار ١٥، ١٨، ١٦ ومشروع رصف حارة بير العودي وأخرى وكذلك رصف حارة أبوبكر الصديق واخرى ومشروع تأهيل القاعة الثانية للمكتبة الثقافية العامة.

وقد اجلت اللجنة فتح مشروعين هما مشروع إنارة بعض حارات رداع والمقادشة وأخرى وبالإضافة إلى مشروع توريد أدوات صيانة الإنارة بسبب عدم تعديل في جداول الكميات والمواصفات بدراسة المشروعين الخدميين.

وفي حفل الافتتاح الذي حضره رئيس للجنة الفنية بقطاع مديريات رداع المهندس منير الصلوي أكد أمين عام محلي رداع على أهمية التحري والدقة في استكمال جميع البيانات المصاحبة للشروط الواجب توفيرها في مظاريف المقاولين لضمان نجاح وتنفيذ هذه المشاريع بالصورة المطلوبة، مشدداً على ضرورة التزام المقاولين المتقدمين بتنفيذ المشاريع بالشروط والمواصفات الفنية المعتمدة والجداول الزمنية المحددة.

وأشار أبوطالب الى أهمية التزام المقاولين بالشروط القانونية في عطائهم وأن يكونوا مؤهلين بما يضمن تنفيذ المشاريع حسب المواصفات والدراسات الفنية المحددة من قبل اللجنة الفنية بقطاع مديريات رداع.

وفي الاجتماع حث الأمين العام على متابعة المشاريع الجاري العمل فيها واستكمال الدراسات الهندسية بدقة وشفافية من قبل لجنة المناقصات والسلطة المحلية بمديرية مدينة رداع وأكد اهتمام السلطة المحلية بتنفيذ المشاريع في المديرية وفقاً للأولوية والاحتياج من المشاريع الخدمية والتنموية المختلفة.

وأكدت اللجنة ضرورة استكمال الإجراءات والدراسات اللازمة لمشروعي إنارة بعض حارات رداع والمقادشة وتوريد ادوات صيانة الإنارة واللذين جاءا ضمن مشاريع البرنامج الاستثماري للمدينة رداع للعام الجاري ٢٠١٠م.

حضر الاجتماع رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي بمدينة رداع حسين صالح بجير ورئيس للجنة الخدمات بالمجلس المحلي بمدينة رداع فيصل الرياشي ورئيس لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس المحلي برداع علي عطاء ومدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي حسين علي الشريف وعدد من المسؤولين.